

- التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
- بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكتسباتها.
- رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.
- إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد أنظمتها من روح الإسلام الحنيف.
- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
- احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.



# رئيس الجمهورية يستعرض مع قادة أحزاب (اللقاء المشترك) القضايا الوطنية

## استقبل رئيس مجموعة شركات "نامج" البريطانية والوفد المرافق له

### رئيس الجمهورية يرحب بالاستثمارات البريطانية في بلادنا

عدن / متابعات، من المقرر أن يلتقي فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قادة أحزاب اللقاء المشترك غدا السبت في مدينة عدن بالقضايا الوطنية. فخامته لها وذلك لبحث العديد من القضايا الوطنية.

وكانت أحزاب اللقاء المشترك قد أعلنت على لسان الناطق الرسمي باسمها محمد الصبري ترشيحها بدعوة رئيس الجمهورية للحوار.

وقال الصبري في تصريح نشره موقع «الصحة نت» أن المشترك اتخذ قراراً بالاستجابة لهذه الدعوة انطلاقاً من مواقفه الثابتة والمعلن عنها أنه على استعداد أن يستجيب لأية دعوة من رئيس الجمهورية.

عدن / متابعات، يرأس فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية يوم غد السبت اجتماعاً موسعاً لمناقشة القضايا الاستثمارية في محافظات عدن لحج أبين الضالع.

وقالت مصادر مطلعة في تصريح نشره موقع صحيفة «26 سبتمبر» الإلكتروني إن الاجتماع سيشترك فيه رئيس الوزراء الدكتور علي محمد مجور ووزير الصناعة والتجارة ومحافظو محافظات عدن ولحج وأبين والضالع وأمانا عموم المجالس المحلية فيها بالإضافة إلى رئيس الهيئة العامة للاستثمار ورئيس هيئة الأراضي والمساحة والتخطيط

عدن / متابعات، استقبل فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في مكتبه في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن أمس كين جوبز رئيس مجموعة شركات نامج البريطانية والوفد المرافق له الذي يزور بلادنا حالياً.

وقد جرى بحث مجالات الاستثمار التي ترغب الشركة الاستثمار فيها في بلادنا، وفي مقدمتها مجالات الطاقة والمعادن وإنشاء مصفاة للنفط.

وأعرب رئيس الشركة عن رغبة الشركة بالاستثمار في بلادنا.. كونها تتمتع بمزايا واسعة ومشجعة للاستثمار.

وقد رحب فخامة الرئيس باستثمارات الشركة والاستثمارات البريطانية في بلادنا عموماً.. مؤكداً أنها ستحظى بكافة التسهيلات

القربي: دول مجلس التعاون جددت الالتزام بتعهداتها المالية في مؤتمر المانهين

التعمية وبرامج الإصلاحات. وأوضح القربي: أن دول الخليج الشقيقة أكدت أن أمن واستقرار ووحدة اليمن تعد عناصر أساسية لاستقرار أمن المنطقة ودول الخليج، مشيراً إلى أنه في الإطار الثاني تم تجديد الالتزام بالاتفاقيات التي وقعت بين اليمن وهذه الدول وخصوصاً التعهدات المالية في مؤتمر لندن للمانهين الذي عقد العام الماضي ولعبت دول الخليج دوراً مهماً في نجاحه، وأيضاً الالتزام بتسليم نفط روس الأموال الخليجية إلى اليمن ودعم الاستثمار في البنية التحتية والخدمات والاستفادة من الفرص الاستثمارية الواسعة في اليمن.

وأوضح القربي أنه استعرض خلال زيارته إلى العواصم الخليجية رؤية اليمن لتعزيز التعاون التجاري

لجنة نضي طائفي «هات الميئين» تستمع إلى إيضاحات السلطة المحلية بالديرية

الحلي بالديرية باللجنة، معربين عن تقديرهم لتفاعل مجلس النواب مع هذا الحادث.

ووجهت اللجنة عدداً من الأسئلة إلى الإخوة في الهيئة الإدارية للمجلس المحلي حول طبيعة الحادث وملاساته، حيث طرقت ردهم إلى الإجراءات التي اتخذتها السلطة المحلية في المديرية قبل وأثناء الحادث وبعد وقوعه، مشيرين إلى أن من تلك

في اجتماع لخبراء دول التجمع مناقشة إقامة منطقة تجارة حرة بين دول تجمع صنعاء

استناقش تقييم تنفيذ الاتفاقيات السابقة الموقعة بين دول التجمع ودراسة خطوات إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء وموضوعات تتعلق بالاستثمار ومراجعة خطة العمل المستقبلية.

وأوضحت المصادر أن اللجنة الفنية ستحضر لعقد إجتماعات وزراء الخارجية تمهيداً لعقد قمة دول المجلس في الخرطوم خلال شهر ديسمبر القادم.

شركة «كاليافي» الكندية تقود تحالفاً لإنشاء خط أنابيب نفط في اليمن

أعلنت شركة «كاليافي» الكندية للاستثمارات البترولية أنها تقود تحالفاً مع شركتين هنديتين وسيطلق مطلع السنة المقبلة الأعمال الإنشائية لخط أنابيب لنقل النفط الخام في اليمن بتكلفة 150 مليون دولار، حسب ما ذكرته صحيفة «الحياة» الصادرة بلندن.

وأوضحت الشركة أن المشروع الذي تنفذه بالتعاون مع شركة «ريانس أندسترون» الهندية وشركة «هود أول» اليمنية، يتمثل في مد خط أنابيب لنقل النفط الخام من القطاع النفطي رقم 9 من منطقة مالك في محافظة شبوة، إلى منطقة رأس عيسى على البحر الأحمر، مروراً بالقطاع «18» من منطقة صافر في محافظة مأرب. وأقادت مصادر الشركة بأن العمل في تنفيذ هذا الخط بطول 245 كيلومتراً سيستغرق 12 شهراً لتد أنابيب النفط الخام التي سيستوعب 300 ألف برميل يومياً، ويعرض 16 إنش للأنايب من القطاع رقم 9 إلى

بان كي مون يحذر من فراغ دستوري

وساطة مصرية لحل أزمة الرئاسة اللبنانية

بداً وزير الخارجية المصري في بيروت وساطة لاحتواء الخلافات بين الأطراف اللبنانية بشأن انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

ودعا أحمد أبو الغيط في تصريحات منفصلة عقب لقائه كلا من الرئيس اللبناني إميل لحود والبطريرك الماروني نصر الله صفير ورئيس الحكومة فؤاد السنيورة وزعيم تيار المستقبل النائب سعد الحريري إلى رفع الأيدي عن لبنان وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

وأوضح المسؤول المصري -قبل نحو عشرين يوماً من موعد الجلسة المقررة لانتخاب رئيس جديد- أنه لا يحمل «مبادرة» محددة للتوسية، مبرجاً مساعده في إطار دعم شعب لبنان لا طرفاً سياسياً معيناً.

ونفى دعم مصر ترشيح قائد الجيش اللبناني العماد ميشال سليمان للرئاسة قائل إن الرؤية المصرية تسعى لتشجيع كافة أطراف لبنان على حوار بناء يقود إلى الخروج من الوضع الحالي وانتخاب رئيس للجمهورية.

وكانت معلومات صحفية ركزت على دعم مصر لانتخاب سليمان بعدما استقبله الرئيس المصري حسني مبارك الأسبوع الماضي.

وتحدث عن تنسيق وتشاور مصري سعودي وبين أطراف عربية أخرى لم يسهمها إضافة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية

بقيمة 7 مليارات و 523 مليوناً تراخيص استثمارية لإقامة 20 مشروعاً بعدن

لجنة الحوار اليمني - الأوربي بروكسل تبحث تعزيز التعاون الاقتصادي

رافق الاجتماع الثاني للجنة الحوار اليمني - الأوربي والذي انعقد في فبراير من العام 2005م في بروكسل، حيث مثل هذا الحوار بلورة عملية لاتفاقية التعاون التاريخية التي وقعت في 25 نوفمبر 1997 بين اليمن والاتحاد الأوروبي.

وذكر الجانبان مرحلة جديدة ومتطورة من التعاون السياسي والاقتصادي قبل أن تحضن العاصمة صنعاء مطلع أكتوبر من ذات العام اجتماعات الجولة الحادية عشرة للجنة الحوار الأوروبية المشتركة التي ركزت في بحث حجم مساعدات القرض الأوروبية لليمن بين عامي 2005 و 2007 و قدرها 25 مليون يورو لتمويل مشروعات جديدة واستكمال المشروعات التي يجري العمل فيها لدعم مسيرة التنمية في اليمن، إلى جانب 70 مليون يورو قدمها الجانب الأوروبي لليمن بين عامي 2002 - 2004م.

وسجلت العلاقات اليمنية - الأوروبية في العام 1996 تحولاً

الاستاذ عبدالله غانم في دراسة تحليلية: النظام الرئاسي في مشروع التعديل الدستوري هو الأنسب لواقع اليمن

وكمجتمع وليس مجرد نقل آلي لتجارب الآخرين. وتقول الدراسة: فمن التجارب الحكم في اليمن وما تركته من تراث وما تعود عليه الناس من تقاليد في العلاقة بين المواطن والحاكم إنما تؤدي إلى اعتبار الرجل الأول في الدولة مسؤولاً عن كل شيء يخص شؤون الحكم دونما اعتبار لمستويات المسؤولية في تراتبية هيكل الدولة وهيئتها، ولذا فإن طبيعة النظام الرئاسي بكل ما تتضمنه من إناطة أهم وأكبر المسؤوليات برئيس الدولة الذي هو رئيس السلطة التنفيذية تأتي منسجمة مع ما تمت الإشارة إليه من تراث وتقاليد.

وأضافت الدراسة التي أعدها القانوني عبدالله غانم: كما أن هذا النظام بكل ما يترتب عليه من إعادة تنظيم لهيكل السلطة التنفيذية من شأنه أن يؤدي عملياً إلى وحدة الإرادة والقرار في المهام التنفيذية العاجلة منها والأجلة وهو ما نلقده الآن ونعاني من غيابها، وما نتج عن ذلك من تدخل في المهام واختلاط في المسؤوليات وتعتثر هنا أو إخفاق وتقصير هناك.

واكد الاستاذ عبدالله غانم في دراسته أن تطبيق هذا النظام وبما يتضمنه من وحدة الإرادة ووحدة القرار على الصعيد التنفيذي يصبح أكثر إلحاحاً بالنظر إلى الأوضاع الراهنة، وما هو متوقع في المدى الزمني المنظور من اتساع حجم وتوعية المهام المنتهبة أمام الدولة والمجتمع في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية وصعيد البناء المؤسسي للدولة الحديثة ومؤسساتها ومن تزايد الأعباء والحاجات الملحة التي تفرضها الحياة ومجرباتها اليومية مع ما هو جار من شحة الموارد والإمكانات المادية والبشرية.

الاستاذ عبدالله غانم في دراسة تحليلية: النظام الرئاسي في مشروع التعديل الدستوري هو الأنسب لواقع اليمن

وكمجتمع وليس مجرد نقل آلي لتجارب الآخرين. وتقول الدراسة: فمن التجارب الحكم في اليمن وما تركته من تراث وما تعود عليه الناس من تقاليد في العلاقة بين المواطن والحاكم إنما تؤدي إلى اعتبار الرجل الأول في الدولة مسؤولاً عن كل شيء يخص شؤون الحكم دونما اعتبار لمستويات المسؤولية في تراتبية هيكل الدولة وهيئتها، ولذا فإن طبيعة النظام الرئاسي بكل ما تتضمنه من إناطة أهم وأكبر المسؤوليات برئيس الدولة الذي هو رئيس السلطة التنفيذية تأتي منسجمة مع ما تمت الإشارة إليه من تراث وتقاليد.

وأضافت الدراسة التي أعدها القانوني عبدالله غانم: كما أن هذا النظام بكل ما يترتب عليه من إعادة تنظيم لهيكل السلطة التنفيذية من شأنه أن يؤدي عملياً إلى وحدة الإرادة والقرار في المهام التنفيذية العاجلة منها والأجلة وهو ما نلقده الآن ونعاني من غيابها، وما نتج عن ذلك من تدخل في المهام واختلاط في المسؤوليات وتعتثر هنا أو إخفاق وتقصير هناك.

واكد الاستاذ عبدالله غانم في دراسته أن تطبيق هذا النظام وبما يتضمنه من وحدة الإرادة ووحدة القرار على الصعيد التنفيذي يصبح أكثر إلحاحاً بالنظر إلى الأوضاع الراهنة، وما هو متوقع في المدى الزمني المنظور من اتساع حجم وتوعية المهام المنتهبة أمام الدولة والمجتمع في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية وصعيد البناء المؤسسي للدولة الحديثة ومؤسساتها ومن تزايد الأعباء والحاجات الملحة التي تفرضها الحياة ومجرباتها اليومية مع ما هو جار من شحة الموارد والإمكانات المادية والبشرية.

الاستاذ عبدالله غانم في دراسة تحليلية: النظام الرئاسي في مشروع التعديل الدستوري هو الأنسب لواقع اليمن

وكمجتمع وليس مجرد نقل آلي لتجارب الآخرين. وتقول الدراسة: فمن التجارب الحكم في اليمن وما تركته من تراث وما تعود عليه الناس من تقاليد في العلاقة بين المواطن والحاكم إنما تؤدي إلى اعتبار الرجل الأول في الدولة مسؤولاً عن كل شيء يخص شؤون الحكم دونما اعتبار لمستويات المسؤولية في تراتبية هيكل الدولة وهيئتها، ولذا فإن طبيعة النظام الرئاسي بكل ما تتضمنه من إناطة أهم وأكبر المسؤوليات برئيس الدولة الذي هو رئيس السلطة التنفيذية تأتي منسجمة مع ما تمت الإشارة إليه من تراث وتقاليد.

وأضافت الدراسة التي أعدها القانوني عبدالله غانم: كما أن هذا النظام بكل ما يترتب عليه من إعادة تنظيم لهيكل السلطة التنفيذية من شأنه أن يؤدي عملياً إلى وحدة الإرادة والقرار في المهام التنفيذية العاجلة منها والأجلة وهو ما نلقده الآن ونعاني من غيابها، وما نتج عن ذلك من تدخل في المهام واختلاط في المسؤوليات وتعتثر هنا أو إخفاق وتقصير هناك.

واكد الاستاذ عبدالله غانم في دراسته أن تطبيق هذا النظام وبما يتضمنه من وحدة الإرادة ووحدة القرار على الصعيد التنفيذي يصبح أكثر إلحاحاً بالنظر إلى الأوضاع الراهنة، وما هو متوقع في المدى الزمني المنظور من اتساع حجم وتوعية المهام المنتهبة أمام الدولة والمجتمع في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية وصعيد البناء المؤسسي للدولة الحديثة ومؤسساتها ومن تزايد الأعباء والحاجات الملحة التي تفرضها الحياة ومجرباتها اليومية مع ما هو جار من شحة الموارد والإمكانات المادية والبشرية.

الاستاذ عبدالله غانم في دراسة تحليلية: النظام الرئاسي في مشروع التعديل الدستوري هو الأنسب لواقع اليمن

وكمجتمع وليس مجرد نقل آلي لتجارب الآخرين. وتقول الدراسة: فمن التجارب الحكم في اليمن وما تركته من تراث وما تعود عليه الناس من تقاليد في العلاقة بين المواطن والحاكم إنما تؤدي إلى اعتبار الرجل الأول في الدولة مسؤولاً عن كل شيء يخص شؤون الحكم دونما اعتبار لمستويات المسؤولية في تراتبية هيكل الدولة وهيئتها، ولذا فإن طبيعة النظام الرئاسي بكل ما تتضمنه من إناطة أهم وأكبر المسؤوليات برئيس الدولة الذي هو رئيس السلطة التنفيذية تأتي منسجمة مع ما تمت الإشارة إليه من تراث وتقاليد.

وأضافت الدراسة التي أعدها القانوني عبدالله غانم: كما أن هذا النظام بكل ما يترتب عليه من إعادة تنظيم لهيكل السلطة التنفيذية من شأنه أن يؤدي عملياً إلى وحدة الإرادة والقرار في المهام التنفيذية العاجلة منها والأجلة وهو ما نلقده الآن ونعاني من غيابها، وما نتج عن ذلك من تدخل في المهام واختلاط في المسؤوليات وتعتثر هنا أو إخفاق وتقصير هناك.

واكد الاستاذ عبدالله غانم في دراسته أن تطبيق هذا النظام وبما يتضمنه من وحدة الإرادة ووحدة القرار على الصعيد التنفيذي يصبح أكثر إلحاحاً بالنظر إلى الأوضاع الراهنة، وما هو متوقع في المدى الزمني المنظور من اتساع حجم وتوعية المهام المنتهبة أمام الدولة والمجتمع في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية وصعيد البناء المؤسسي للدولة الحديثة ومؤسساتها ومن تزايد الأعباء والحاجات الملحة التي تفرضها الحياة ومجرباتها اليومية مع ما هو جار من شحة الموارد والإمكانات المادية والبشرية.

الاستاذ عبدالله غانم في دراسة تحليلية: النظام الرئاسي في مشروع التعديل الدستوري هو الأنسب لواقع اليمن

وكمجتمع وليس مجرد نقل آلي لتجارب الآخرين. وتقول الدراسة: فمن التجارب الحكم في اليمن وما تركته من تراث وما تعود عليه الناس من تقاليد في العلاقة بين المواطن والحاكم إنما تؤدي إلى اعتبار الرجل الأول في الدولة مسؤولاً عن كل شيء يخص شؤون الحكم دونما اعتبار لمستويات المسؤولية في تراتبية هيكل الدولة وهيئتها، ولذا فإن طبيعة النظام الرئاسي بكل ما تتضمنه من إناطة أهم وأكبر المسؤوليات برئيس الدولة الذي هو رئيس السلطة التنفيذية تأتي منسجمة مع ما تمت الإشارة إليه من تراث وتقاليد.

وأضافت الدراسة التي أعدها القانوني عبدالله غانم: كما أن هذا النظام بكل ما يترتب عليه من إعادة تنظيم لهيكل السلطة التنفيذية من شأنه أن يؤدي عملياً إلى وحدة الإرادة والقرار في المهام التنفيذية العاجلة منها والأجلة وهو ما نلقده الآن ونعاني من غيابها، وما نتج عن ذلك من تدخل في المهام واختلاط في المسؤوليات وتعتثر هنا أو إخفاق وتقصير هناك.

واكد الاستاذ عبدالله غانم في دراسته أن تطبيق هذا النظام وبما يتضمنه من وحدة الإرادة ووحدة القرار على الصعيد التنفيذي يصبح أكثر إلحاحاً بالنظر إلى الأوضاع الراهنة، وما هو متوقع في المدى الزمني المنظور من اتساع حجم وتوعية المهام المنتهبة أمام الدولة والمجتمع في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية وصعيد البناء المؤسسي للدولة الحديثة ومؤسساتها ومن تزايد الأعباء والحاجات الملحة التي تفرضها الحياة ومجرباتها اليومية مع ما هو جار من شحة الموارد والإمكانات المادية والبشرية.

الاستاذ عبدالله غانم في دراسة تحليلية: النظام الرئاسي في مشروع التعديل الدستوري هو الأنسب لواقع اليمن

وكمجتمع وليس مجرد نقل آلي لتجارب الآخرين. وتقول الدراسة: فمن التجارب الحكم في اليمن وما تركته من تراث وما تعود عليه الناس من تقاليد في العلاقة بين المواطن والحاكم إنما تؤدي إلى اعتبار الرجل الأول في الدولة مسؤولاً عن كل شيء يخص شؤون الحكم دونما اعتبار لمستويات المسؤولية في تراتبية هيكل الدولة وهيئتها، ولذا فإن طبيعة النظام الرئاسي بكل ما تتضمنه من إناطة أهم وأكبر المسؤوليات برئيس الدولة الذي هو رئيس السلطة التنفيذية تأتي منسجمة مع ما تمت الإشارة إليه من تراث وتقاليد.

وأضافت الدراسة التي أعدها القانوني عبدالله غانم: كما أن هذا النظام بكل ما يترتب عليه من إعادة تنظيم لهيكل السلطة التنفيذية من شأنه أن يؤدي عملياً إلى وحدة الإرادة والقرار في المهام التنفيذية العاجلة منها والأجلة وهو ما نلقده الآن ونعاني من غيابها، وما نتج عن ذلك من تدخل في المهام واختلاط في المسؤوليات وتعتثر هنا أو إخفاق وتقصير هناك.

واكد الاستاذ عبدالله غانم في دراسته أن تطبيق هذا النظام وبما يتضمنه من وحدة الإرادة ووحدة القرار على الصعيد التنفيذي يصبح أكثر إلحاحاً بالنظر إلى الأوضاع الراهنة، وما هو متوقع في المدى الزمني المنظور من اتساع حجم وتوعية المهام المنتهبة أمام الدولة والمجتمع في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية وصعيد البناء المؤسسي للدولة الحديثة ومؤسساتها ومن تزايد الأعباء والحاجات الملحة التي تفرضها الحياة ومجرباتها اليومية مع ما هو جار من شحة الموارد والإمكانات المادية والبشرية.